

حجية السنة من الذكر الحكيم (٤)

مِمَّا هو صريح الدلالة على وجوب استمداد أحكام الإسلام عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا من «السُّنة النبوية» كما تستمد من (البيان القرآني) سواء بسواء؛ قول الله سبحانه وتعالى:



أ.د. محمود توفيق محمد سعد(*)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ (النساء:٥٩)

استهلال هذه الآية بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إيماء إلى وجوب أن يتلقى المخاطب ما هو آتيه من أمر أو نهي أو عظة، وهو مستحضر في فؤاده الرشيد الميثاق الذي بينه وبين ربه -سبحانه وتعالى- والذي يكرِّره في اليوم والليلة بين يدي الله -جلَّ جلاله- سبع عشرة مرَّة على الأقل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ (الفاتحة:٥)(١).

استحضار هذا الميثاق عند سماع أمر أو نهي أو عظة يوقظ ويحفِّز على الإقبال والإسراع إلى الطاعة إقبال محبَّة وتشوُّف.

والغفلة عن استحضاره مفضية إلى الحرمان من نعمة الشعور بما يجب أن يكون عليه من الإقبال والتشوُّف إلى شرف الطاعة ومن عُلو الهمة وفتوَّة العزم على طاعة ما هو آتيه من أمر أو نهي أو عظة؛ ولذا كان من السُّنة البيانية لخطاب الله -جلَّ جلاله- أمرًا ونهيًا أن ينادي بهذه الصيغة الإيقاظية التحفيزية والتكريمية أيضًا، فكل عقيل فهيم يبتهج بالنداء عليه بهذه السمة العلية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وكأنها أعظم ما يعرف به المنادَى عليه من السماء، وهذا من عظيم تكريم المنادَى عليه وتشريفه، وفي الوقت ممزوج في هذا

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

(١) هذه الآية هي جامعة بين جلال الألوهية وجمال الربوبية اللذين هما عمودا وحدانية الله جلَّ وعلا، وهي أيضًا جمعت المعاني التي اشتمل عليها القرآن، فما من آية إلا وفيها ما تضمنَّته هذه الآية، إمَّا تصريحًا، وإمَّا تلويحًا، ولو تبصرتَ في سورة (الإخلاص) لرأيتَ أن ذلك ظاهر.

التكريم حفز إلى الإقبال والإسراع في تحقيق المطلوب أمرًا أو نهيًا شيئًا مشهودًا.

ذلك شأن الذين آمنوا، أو ينبغي أن يكون شأنهم مع كل أمر أو نهي في بيان الوحي قرآنًا وسُنةً.

في ضوء استحضار ما استهلَّت به الآية في الفؤاد يتأتّى لك بعض من الفهم عن الله -سبحانه وتعالى- فهمًا يعصمك من التشاغل عن طاعة ما جاء من أمر بعد ذلك النداء التحفيزي التكريمي.

وفي الإعراب عن المنادَى عليه بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ تذكير له بأن إيمانه ما يزال فعلًا، فهو عرضة للزيادة والنقصان، بل هو عرضة للفناء، وتذكير بأنه لا يزكيه ويذكيه، ولا يمكنه فيه إلا طاعة ما يأتيه من بعد من تكليف تحقق له استجابته تشريفًا، فبهذه الطاعة يرقى من مقام ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إلى مقام ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ الذين استحال إيمانهم من طور الفعلية إلى طور الصفة، فهو لا يفارقهم.

وكل هذا سبيل من سُبُل الحفز على الطاعة والإقبال والتشوف والاستشراف إلى ما يُؤمر به المنادَى عليه أو يُنهى عنه.

وكان من حكمة سيدنا عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أنه كان يقول: «إذا سمعت الله -تعالى- يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فأرْعِها سمعك؛ فإنه خيرٌ يأمر به، أو شرٌّ ينهى عنه»[٢].

معنى منطوق هذه الآية هادٍ إلى أنَّ طاعة سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - واجبة كوجوب طاعة الله سبحانه وتعالى، فإذا ما ثبت أن سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- قد قال وجبت طاعته فيما قال، كمثل وجوب طاعة الله -سبحانه وتعالى- إذا ما ثبت أنه -جلَّ جلاله- قال.

وآية ذلك أنه أعاد فعل الأمر﴿وَأَطِيعُواْ﴾ مع الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، وكان يمكن عربية أن يُقال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾، كما هو مقتضى الظاهر، فمعهود العربية في الإفهام إذا ما أريد إشراك إيقاع مفعولين لفعل واحد أن يعطف المفعول الثاني على الأول، فتقول: (أكرمت محمدًا وخالدًا)، إذا أردت مجرَّد الإخبار عن إكرامك كلًّا منهما، فإن أردت أن تنبئ بأن إكرامك خالدًا مستقل عن إكرامك محمدًا، فقل: (أكرمت محمدًا وأكرمت خالدًا).

وكذلك إذا قلت: (سلمت على محمد وخالد)، فمعهود العربيَّة أنك أردت أن تخبر

(٢) الزهد والرقائق، ابن المبارك، رقم: (٣٦)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ١٣٠)، وشُعب الإيمان، البيهقي، رقم: (١٨٨٦)، بنحوه.

بوقوع السلام منك على كلٍّ، فإن أردت أن تخبر بأن سلامك على خالد ليس هو من كيفية سلامك على محمد فقل: (سلمت على محمد وعلى خالد)، أو (سلمت على محمد وسلمت على خالد)؛ ولذا فإن أهل السُّنة لما أرادوا أن ينبئوا عن أن الصلاة على آل سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- ليست هي هي الصلاة عليه -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- قالوا: (اللهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد)، بينا الشيعة يقولون: (اللهمَّ صلِّ على محمد وآله)؛ زعمًا منهم أنَّ آله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- في مصافه، ونازلون منزلته، ومعصومون عصمته.

فالحق -سبحانه وتعالى- قال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فلفت إلى أنَّ طاعته مستقلة بوجوب الطاعة، فلا تتوقَّف طاعته على أن تتبين أن ما أمرك به -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- هو ما أمرك به الله -تعالى- فليس كل واحد بمقتدر على أن يتبيَّن ذلك، وإن كان ما يأمر به سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- أو ينهى عنه لا يخرج عمَّا جاء به البيان القرآني، إلا أن إدراك النسب الوثيق بين ما يأمر به سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- أو ينهى عنه، وما يأتي به البيان القرآني أمر لا يطيقه إلا أولو الألباب من أهل العلم، فحيث توثق المسلم بنفسه أو عن طريق عالم من أعيان الأمَّة يثق فيه -إن عجز عن أن يتوثق هو بنفسه أن سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- أمر بكذا أو نهى عن كذا- وجب عليه أن يطيع فورًا، وإن لم يتبيَّن له ما بين مقاله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- وما جاء به القرآن، ولكن يجب عليه أن يكون على يقين أنه -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- لا يمكن أن يأتيك منه ما ليس له أصل وثيق مكين في البيان القرآني وإن كان لطيفًا على إحكامه ووثاقته، فالله -سبحانه وتعالى- قال: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤- ٤٦).

وهذا ليس خاصًّا بالقرآن، بل هو شامل كل ما ينبئ به عن ربِّه سبحانه وتعالى، فدلَّ هذا على أنه لم يتقوَّل في حديثه النبوي على الله -سبحانه وتعالى- في شيء البتَّة، فكل حديثه -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- هو من الله -جلَّ جلاله- فوجبت طاعته، كما تجب طاعة القرآن سواءً بسواء.

والقول بوجوب عرض حديث سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- على القرآن فيه شائبة اتهام لسيدنا

رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- أنه يمكن أن يأتي بما يتعاند مع القرآن، ومثل هذا إن قُصد مُخرج من الإسلام.

ولمَّا جاء الأمر بطاعة ولاة الأمر العلمي والإداري لم يقُل الله جلَّ جلاله: (وأطيعوا أولي الأمر منكم)، بل جعل العامل الإعرابي في ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ هو العامل في كلمة ﴿ٱلرَّسُولَ﴾؛ إنباءً بأن طاعة ﴿أُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ لا تكون مستقلَّةً في وجوبها، بل لا بُدَّ أن يكون ما أمروا به أو نهوا عنه موافقًا لما أمر به سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، فذِكْر فعل الأمر ﴿أَطِيعُواْ﴾ مع الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- وطيه مع ﴿أُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ دلَّ على أنَّ طاعته -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- لا تحتاج إلى أن تعرض على القرآن، بينما طاعة (أولي الأمر العلمي أو الإداري) يجب عليك أن تتأكد أن ما أمر به أو نهى عنه موافق لما جاء عن سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- الذي هو موافق لما جاء به البيان القرآني.

كان نَظْم الآية على هذا النَّحو هاديًا إلى هذه الحقيقة، فذِكْر الفعل ﴿أَطِيعُواْ﴾ مع سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- وطيه مع ﴿أُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ هدى إلى المفارقة بين حُكم الطاعتين: هي مع الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- مطلقة، ومع ﴿أُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ مقيَّدة بطاعة ما جاء موافقًا لما جاء به بيان الوحي قرآنًا وسُنة، فليس لولاة الأمر حقُّ التشريع، إنَّما المشرِّع الله -سبحانه وتعالى- ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

ولذا كان من حكمة سيدنا أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- أن قال في خطابه الافتتاحي للصحابة -رضي الله عنهم-: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله، فلا طاعة لي عليكم»، وهو -رضي الله عنه - في هذا مستحضر هدي سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم -فيما رواه الشيخان (البخاري ومسلم) بسندهما عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «السَّمعُ والطَّاعةُ حقٌّ، ما لم يُؤمَر بالمعصية، فإذا أُمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[3].

وما رواه الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- في مسنده بسنده عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله عزَّ وجلَّ»[4]، فوجب

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: (٢٩٥٥)، ومسلم في صحيحه، برقم: (١٨٣٩)، بنحوه.

(٤) برقم: (١٠٩٥). في ضوء هذا الحديث الجليل الدال على عظيم كرامة الإنسان وحفظه من أن يكون إمَّعة يمكنك أن تفهم فهمًا صحيحًا ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، برقم: (١٨٥٥)، بسنده عن زريق بن حيان، أنه سمع مسلم بن قَرَظة ابن عم عوف بن مالك الأشجعي=



على كل مسلم ألَّا يطيع أمرًا أو نهيًا حتى يستوثق أن ذلك الأمر أو النهي ليس فيه شائبة معصية لله سبحانه وتعالى، فما شاع على ألسنة المستخدمين في الدوائر الحكومية: «أنا عبد المأمور» إنما هو مقولة فاسقة، لا ترفع عنهم المسئولية.

=يقول: سمعت عوف ابن مالك الأشجعي -رضي الله عنه- يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا مَن ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنَّ يدًا من طاعة».
وما رواه مسلم في صحيحه أيضًا برقم: (١٨٤٧)، بسنده عن أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: قلت: يا رسول الله، إنا كنا بشر، فجاء الله بخير، فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال: «نعم»، قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: «نعم»، قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال: «نعم»، قلت: كيف؟ قال: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنّون بسُنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله، إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطِع».
هذا السَّمع والطاعة حينئذٍ إذا ما كان الذي أُمِرَ به غير مخالف لكتاب الله -تعالى- وسُنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، فلا يمنعنك أخذه مالك ظلمًا، وجلد ظهرك وعدوانًا أن تعصيه فيما يأمر به من طاعة الله سبحانه وتعالى، وليس في هذا دلالة على أنه لا يقاومه إن أخذ ماله منه ظلمًا، فمن قتل دون ماله فهو شهيد، ولا يمنعه إن جلد ظلمًا عدوانًا أن يقاومه وينتصر لنفسه، ويدفع عدوانه، فلا يخلط بين الأمرين، فالمظلوم إذا لم يقاوم ظالمه وهو قادر على مقاومته، كان ظالمًا من ظلمه؛ لأن للظالم حقًّا على المظلوم أن يقاومه ويأخذ على يديه؛ كيما لا يسترسل في ظلمه.
روى البخاري في صحيحه، برقم: (٦٩٥٢) بسنده عن أنس -رضى الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، فقال رجل: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلومًا، أفرأيت إذا كان ظالمًا كيف أنصره؟ قال: « تحجزه أو تمنعه من الظلم؛ فإن ذلك نصره».

وقوله - سبحانه وتعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩) هادٍ إلى أنه قد يقع التنازع بين ولاة الأمر العلمي والإداري، والرعية في شيء ما، فليس ولاة الأمر -مهما علا قدْرهم في العلم والحكمة والعدل- معصومين من الحيف أو الغفلة عن الحق الصراح؛ ممَّا يوجب على الرعيَّة أن تكون يقظةً مستبصرةً تنظر فيما تسمع وفيما يطلب منها أن تفعل أو تدع، وأن يكون حاضرًا فيها قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ (الإسراء: ٣٦)، فحضور هذه الآية في فؤاد المرء يقيمه في عزة وعصمة من أن يكون إمَّعة، ومن أن يقاد إلى ما لا علم له به، ويؤكد مسئوليته عن كل ما هو فاعل على غير علم محقق صريح به.

وفي هذه الآية من تكريم الإنسان ما يصور لك عظيم حمق مَن يتبع ما يقال له من غير أن يستبصر ويوقن بصحة ما يقال له.

وفي الآية دعوة صريحة إلى أن تمارس الرعيَّة كلها الرقابة الواعية الموضوعية والحسبة المخلصة على كل ما يصدر عن ولاة الأمر علماء وأمراء، وأن تعلم الرعيَّة أن مَن يسعى إلى حرمانها من أن تفكر فيما يقال لها، وأن تقبل وأن ترفض بموضوعية إنما هو متجبر طاغية.



ولو أن هذه الآية اتخذها الناس دستورًا لا يحيدون عنه، بل ولا يتشاغلون عنه؛ لما رأيت في الأمَّة طاغيةً يستنعج الناس، ويسوقهم إلى ما يريد هو منهم دون أن يعلموا ما هم مساقون إليه، فالطغاة إنما هم صناعة الشعوب المستنعجة.

يكاد يكون هذا النهي الإلهي في هذه الآية من أكثر ما جاء عن الله -سبحانه وتعالى- من النهي عصيانًا، فقلَّ أن تجد من يطيع هذا النهي، فلا يقف ما ليس له به علم، فحظ هذا النهي من عصيان الأمَّة خاصتها وعامتها جِدُّ كثير.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةًۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ (الأنفال: ٢٤، ٢٥).

وعلى نسق آية سورة (النساء) الآنفة جاء قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (المائدة: ٩٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (النور: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ (محمد: ٣٣)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (التغابن: ١٢).

كل آية من هذه الآيات الجامعة بين طاعة الله -تعالى- وطاعة الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- لا سبيل لعقيل نصيف أن يتوهم أن طاعة ما جاء من أمر أو نهي عقيدةً أو شريعةً أو خلقًا في بيان النبوة بحاجة إلى عرضه على ما جاء به القرآن من أمر أو نهي.

غير قليل ممَّا جاء به بيان النبوة من أمر ونهي قد لا يتبيَّن للعامَّة الدهماء عظيم وثاقة انتسابه بما جاء به القرآن الكريم، بينا أهل العلم وطلبته يبصرون ذلك النسب العريق الوثيق اللطيف.

وإبراز هذا النسب فريضة على أهل العلم وطلبته، كيما يبصره الدهماء؛ ولذا كان من مناهج تفسير الذِّكر الحكيم وتأويله أن تردف الآية أو الآيات بأحاديث سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- التي يجمعها بما في هذه الآيات من معنًى نسيب عريق وثقيق.

وهذا عمل جليل لا يقوم له إلا النبلاء من أهل العلم وطلبته، وهو جدير بأن يكون محل عناية من العلماء والباحثين في جامعتنا، فهو



دراسة في (أنساب المعاني) في بيان الوحي قرآنًا وسُنة، وهو من أدق الموضوعات وألطفها وأطرفها.

وعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في طليعة كتابه (أسرار البلاغة) هدى إلى أن العرفان بأسرار بلاغة البيان أسُّه العرفان بعَلاقات المعاني بعضها ببعض وأنسابها سواء في نَصٍّ واحد أو نَصّين.

يقول رضي الله عنه: «واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته، أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني: كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق؟ وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصها ومشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل، وتمكنها في نصابه، وقرب رحمها منه، أو بعدها حين تنسب عنه، وكونها كالحليف الجاري مجرى النسب، أو الزنيم الملصق بالقوم لا يقبلونه، ولا يمتعضون له ولا يذبون دونه»(٥).

جمعة القول:

دلالة آية سورة (النساء) على وجوب طاعة سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- في كل ما أمر به، ونهى عنه، إنما هي دلالة صريحة محكمة معصومة من (التخصيص) و(التأويل) و(النسخ).

وحسن فقه هذه الدلالة على هذه الحقيقة الإيمانية يغنيك عن الحاجة إلى ما يبين لك ما في الآيات الأُخَر الجارية مجراها، وهي في الذِّكر الحكيم جِدُّ كثيرة؛ منها: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ (آل عمران: ٥٣)، تأمَّل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ﴾ عقب بما أنزلت، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ (النساء:٦١)، تأمَّل قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ عقب قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ أي: إلى سُنته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وعلى سننها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة: ١٠٤).

وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء: ٨٠)، تأمَّل جملة الشرط وجملة الجواب، كل مَن عنده أدنى معرفة بمعهود لسان العرب في الإبانة إفهامًا ليس بحاجة إلى مَن يشير له إلى قوة دلالة ترتيب الجواب:

(٥) أسرار البلاغة، تأليف: أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، نشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ص ٢٦، فقرة (٢٢).



﴿ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ على جملة الشرط: ﴿ يُطِعِ ٱلرَّسُولَ ﴾ على وجوب طاعة رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- فيما يأمر به وينهى عنه، وإن لم يتبين له عَلاقته بما أمر به الله -تعالى- وما نهى عنه، ثم تبصَّر قوله تعالى: ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ وما فيه من تهديد لا يُطاق لمن تولَّى عن طاعة سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - فيما جاء به من أحاديثه النبويَّة.

تصريف البيان عن معنى وجوب طاعة ما جاء به سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- في أحاديثه النبوية هادٍ إلى عظيم هذه الحقيقة وعظيم أهميَّتها التي لا يستقيم التشاغل عنها فضلًا عن التوقُّف في التسليم بها.

وكل ذلك يؤكِّد حُجِّية السُّنة النبويَّة من الذِّكر العلي الحكيم، والحمد لله ربِّ العالمين.

***